مَسائِلُ لُغويَّةٌ
فِي مُداخَلاتِ الأَفغانيّ المُصطَلَحِيَّة

إِعْدادُ:

د/ يوسف بن عبد الله الجوارنة

أستاذ مشارك في اللغة والنّحو بجامعة طيبة بالمدينة المنوَّرة

مقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين؛ حمدًا يوافي نِعَمه، ويُكافئُ مَزيدَه، وصلَّى الله وسلَّمَ وبارِكَ على خيرِ خلقه محمَّدٍ، أفصحِ من نَطَق بالضّاد لسانًا، وأبلغِ مَنْ أقام الكلم بيانًا، صلاةً وسلامًا دائمينِ إلى يومِ الدّينِ، وبعد:

فيهدف هذا البحث إلى الوقوف على مسائل لغويّة في مداخلات الأستاذ سعيد الأفغانيّ (١٩٠٩–١٩٩٧م) المصطلحيّة، كنت جَمَعتُ (٨٠) ثمانين منها على أعمال لجان المصطلحاتِ العلميّة في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ونُشرتْ في مجلَّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق (١).

وليست كلّ المداخلات تشتمل على مسائل يمكن بحثها، لأنَّ كثيرًا منها واضح بيّن، ومنها –مثلاً– القول: ملفان مستويان متساويا القطرين بدلاً من متساويا القطر، وأحد عناصر المصروفات بدلاً من إحدى عناصر المصروفات، والموجبة الأحاديّة المحور بدلاً من الموجبة أحاديَّة المحور، واللسان الأفلج بدلاً من اللسان المفلوج، والشّديدة الإنفاذ بدلاً من الشّديدة النّفاذيَّة، ومكنة مُقَوّرة بدلاً من مكنة تقوير، وفَوْرُسغيّ بدلاً من فوق رُسْغيّ، ومعدي فمويّ بدلاً من معدي فَمّيّ،. . . الخ.

لذلك فقد عُني البحث بدراسة مسائل معيَّنة –يسبقها تمهيد ويقفوها خاتمة– والمسائل هي:

---

(١) انظر: مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مج٨٦، ج٣، ص (٧٤١–٧٧٠). تَمَّ نَشْرُ (٦٧) سبعٍ وستين منها، وحُذِفت الثلاثَ عَشْرةَ الباقيةُ، ومعها (٨٦) ستَّة وثمانون هامشًا مُوَضِّحًا، من أصل (١١٢) اثني عشر ومئة هامشٍ– بحجّة الطول، وضيق المساحة المخصَّصة لكل بحث في المجلّة.

الأولى: مشكلة مصطلحيَّة.

الثانية: مطابقة الصفة للموصوف.

الثالثة: الفصل بين المتضايفين.

الرابعة: أَخِصّائيّ وإخْصائيّ.

الخامسة: الواو المقحمة على الصّفة الموصولة.

السادسة: اسما الزمان والمكان من المعتل العين.

السابعة: أخلاط ومخاليط.

الثامنة: تصغير المصغّر.

التاسعة: مسألة في النَّسب.

أما التّمهيد، فقد كشفتُ فيه عن صورة الأفغانيّ مجمعيًّا، وبيَّنتُ المعايير التي انطلق منها في متابعة أعمال لجان المصطلحات في مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة. وفي الخاتمة أثبتُّ النتائج التي توصّل إليها البحث.

وبعد، فأرجو من المولى سبحانه –جلَّ في عَلْيائه– أنْ أكونَ قد وُفّقتُ في قراءة بعض المداخلات وبحثها؛ فإنْ كان ذلك فمنه سبحانه، وإنْ كان غيره فمن نفسي وتقصيري. والله الموفّق والهادي إلى سواء السَّبيل.

تمهيد

لا يَشكّ أحدٌ من المختصّين باللغة العربيّة، العارفين بتاريخها، المطّلعين على شؤونها، المنشغلين بقضاياها في العصر الحديث، الذين تَشَكّلت بها شخصياتهم، فكانت بهم وكانوا بها– في أنّ المجمعيَّ سعيد الأفغانيّ (١٩٠٩–١٩٩٧م)، كان –وثُلّةً من الأوّلين– من حُرّاسها وسَدَنتها، لا يَبْرح يقوم عليها؛ قارئًا، وباحثًا، ومؤلّفًا، ومدافعًا، وجاعلاً إيّاها في المكانة التي تليق بها قِدْحًا مُعَلّى، أمضى زَهْرة شبابه في رحابها يتفيّأ ظلالها بهدوء وصمت، بعيدًا عن كلّ دعاية ورعاية وسقاية وظُهور، فَعَرَفه بصفاته هذه أعداؤه قبل أصدقائه.

وإنّه –رحمه الله– لم تكن عداوة أقرانه له طمعًا في عَرَضٍ من الدّنيا مَنَعَهم إيّاه، ولا حبًّا في منصبٍ أو جاهٍ ليسوا أهلاً له، ولا تَزَلُّفا في جَلْب عاريَّة أو غيرها، وإنّما صلابتُه في قول كلمة الحق استقامةً وصراحةً، وعدمُ تَرَاخيه في مسائلَ تقتضي كلّ حزمٍ وضبط– قَرّبَ منه كلّ مُخْلصٍ للعربيّة، حريصٍ عليها متفانٍ في خدمتها ورعايتها والاعتناء بها، فكان هذا ديدنَه في كلّ علاقاته، يَمْضي من غير مواربةٍ ولا التواء.

ولهذه الاستقامة؛ إنْ في الوقوف مع الحقّ حيثُ دارَ، وإنْ في البحث العلمي الرّصين والبُعد عن بُنيّات الطّريق، مخلصًا للعربيّة، متفانيًا في حُبّها والدّفاع عنها– اتّجهت إليه أنظار المجامع اللغويّة العربيّة، كونُها الحريصةَ على العربيّة وسلامتها من كلّ شائبة أو عائبة، فكان عضوًا مراسلاً في المجمع العلميّ العراقي، وعضوًا مراسلاً في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ثمّ عضوًا عاملاً، حَلّ فيه محلَّ الدكتور حسني سَبَح رئيس مجمع

اللغة العربيّة في دمشق، مع أربعة أعضاء آخرين كان الأفغانيّ المتحدّث باسمهم في حفل الاستقبال، إذْ قال: "أحسنَ اللهُ إليكم فقد أحسنتم بنا الظّنّ حين ضَمَمْتمونا إلى صفّكم، مجاهدين لرفعة العربيّة، عاملين لردّ عافيتها، وسدِّ حاجاتها وما أكثرَها!. . . ، ونحن إنْ نعجزْ عن إيفائكم حقّ الشّكر، لا نعجزُ عن الضّراعة إلى الله العليّ القدير، أنْ يحفظ هذه المؤسّسة ماضيةً على الطّريق الأقوم الذي يُرضيه، ويُجنّبَها بنيّاتِ الطّريق. . . وأنْ يكشفَ عن أمّة هذا اللسان العربيّ المبين، ما أَلَمّ بِها من تَصَدُّع، ويُحرّرَها من كيد الأعداء ظاهرين وخفيّين[1].

وما فتئ الأفغانيّ منذ اختياره عضوًا مراسلاً في مجمع القاهرة، يشارك في مؤتمراته السّنويّة، ولها كَتَبَ جُلَّ بحوثه اللغويّة؛ ذلك أنّ مجمع القاهرة له جهود حثيثة وكبيرة في خدمة اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم؛ إنْ على مستوى الألفاظ والأساليب، وإنْ على مستوى الأصول، وإنْ على مستوى اللهجات. . . الخ، حَدَبَ على هذه المستويات علماءُ كبارٌ عَزّ نظيرهم، لا يألون جهداً في استنطاق المكنون من كلام العرب واستكناهه، للوصول إلى نتائجَ لغويّةٍ صحيحةٍ في معظمها وجلّها، ويَعتور بعضَها أحياناً شيءٌ من العجلة والغيرة الحميدة.

ولا يخفى أنّ الحركة النشيطة التي يتمتّع بها مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في سَيْره الحثيث في الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة والارتقاء بها، إنّما يعود إلى ثلّة من العلماء المخلصين الذين نذروا أنفسهم لخدمة العربية،

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ج٧٢، ص١٦٥.

فانتظموا في اللجان التي تألّفت[١] منذ نشأة المجمع في الربع الثاني من القرن الماضي (العشرين)، ثم أخذت تنمو وتتكاثر مع اتساع آفاق العلوم والآداب والفنون والحضارة واللغة في شتى مناحيها وتخصصاتها[٢]، منها لجان عامّة، مثل: لجنة المعجم الكبير، ولجنة أصول اللغة، ولجنة الألفاظ والأساليب، ولجنة اللهجات والبحوث اللغويّة، ولجنة تيسير الكتابة العربيّة، ولجنة الأدب، ولجنة إحياء التراث العربي، ولجنة المعجم الوسيط.

ومنها لجان خاصّة بكلّ فرع من فروع العلوم والفنون والحضارة، مثل: لجنة علم النفس والتربية، ولجنة الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، ولجنة التاريخ، ولجنة الجغرافية، ولجنة القانون، ولجنة المصطلحات الطبيّة، ولجنة الكيمياء والصّيدلة، ولجنة علوم الأحياء والزّراعة، ولجنة الاقتصاد، ولجنة الجيولوجية، ولجنة النّفط، ولجنة الفيزيقا، ولجنة الهندسة، ولجنة الرياضيّات، ولجنة المعالجة الإلكترونيّة، ولجنة ألفاظ الحضارة والفنون، ولجنة الشّريعة، ولجنة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ولجنة الهيدرولوجيا، ولجنة المساحة والعمارة.

وكان الأفغانيّ انطلق في مداخلاته المصطلحيَّة من معايير ثلاثة، تؤسّس في ظنّي لمدرسة مصطلحيّة تكون قادرة على لَمّ شتات المصطلحات المبعثرة، وضبطها في سياق واحد. وهذه المعايير:

(١) تألفت في الجلسة العشرين من الانعقاد الأول للمجمع سنة ١٩٣٤ إحدى عشرة لجنة، انظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤)، ص٤٢.

(٢) انظر: السابق، ص٤٨ وما بعدها.

– أوَّلُها: التّوافق بين المصطلح ومدلوله[١].

– وثانيها: الإيجاز مع الإيضاح[٢].

– وثالثها: سلامة اللغة[٣].

ولا أقصد أنَّ هذه المعايير انفرد بها الأفغانيّ وخاصَّة به، بل هي منطلق لكلّ باحث لغويّ، أو مؤسّسة لغويَّة –ومنها المجامع اللغويَّة–، تُعنى بالمصطلح العلميّ ونقله إلى العربيَّة. غير أنّي تَبيّنتُ هذه المعايير من تعقيباته على أعمال بعض اللجان المصطلحيّة، منها قوله في مصطلحات "الهيدرولوجيا": "لاحظت أنّ هذه القائمة من مصطلحات الهيدرولوجيا تُوفّق بين المصطلح وما يدلّ عليه في لغة سليمة واضحة ومفهومة"[٤]، ومنها قوله بعد فراغه من النّظر في ألفاظ الحضارة: "أَوَدّ. . . ، أنْ أسجّل أنّ هذه القائمة أدخلت على نفسي السّرور لمزايا ثلاث: التوفيق النّاجح بين المصطلح ومدلوله، والإيجاز مع الإيضاح، وسلامة اللغة"[٥].

(١) انظر مجلة مجمع دمشق، مج٨٦، ج٣، المداخلات: ١٠، ١١، ١٦، ١٧، ٣٠، ٣٨، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧.

(٢) انظر المرجع السابق، المداخلات: ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٤٠، ٤١.

(٣) انظر المرجع السابق، المداخلات: ٦، ٨، ٩، ١٩، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٥٩، ٦٣.

(٤) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٤، ص٧٦٤.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص٧٦٨.

المسألة الأولى: مشكلة مصطلحيّة

لعلّ للنَّزعة الإقليميّة في العمل المصطلحيّ[١] أثرًا كبيرًا في خَلْطه وتَشْويهه، وبخاصّة إذا صدرت عن مؤسّسات لغويّة قوميّة، فضلاً عن صدورها عن الأفراد والجامعات.

وأشير هنا في سياق الحديث عن مداخلات الأفغانيّ على أعمال لجان المصطلحات في مجمع القاهرة –أشير إلى أنّ المجمع في أحايين كثيرة كان يؤثر استعمال المصطلح الشّائع في مصر وإنْ خالف نظائره في البلاد العربيّة.

من ذلك أنَّ الأفغانيّ لَمَّا تساءل عن إمكانيّة استعمال "عَمود اللوحة" بدلاً من مصطلح: "طُنْبُور اللَّوحة" (Plate Cylinder)، من ألفاظ الحضارة الحديثة، ويعني: "الأسطوانة التي تُشدّ عليها لوحة الأوفست تمهيدًا لدوران المكنة وبدء الطّبع"[٢]، ذلك أنّ كلمة "أسطوانة" –على ما يقول الدكتور إسحاق موسى الحسيني– شائعة في مقابل "Cylinder". ومع أنّ الأستاذ إسماعيل شوقي الخبير باللجنة أكّد أسطوانيّتها، استدرك بأنّه يطلق عليها "طُنْبور"، ووافقه على ذلك من مصر الدكتور محمود مختار وقال: كلمة "طُنْبور" وردت في المعجم الوسيط، وهي مستعملة في مصر. لذلك اكتفى المجمع بهذه المداخلات ووافق على بقاء المصطلح كما عُرض.

بيد أنّ رئيس المجمع الدكتور إبراهيم مدكور قال في ردّه على

(١) انظر في النَّزعة الإقليميّة: الأخضر غزال، المنهجيّة العامّة للتعريب المواكب، ص٢٦، ٢٧.

(٢) انظر المداخلة (٤٩).

مداخلة الأفغانيّ التي طالب فيها استبدال كلمة "الرَّقاص" المستعملة في سوريّة (النّواس المستعملة في العراق) بـ "البَنْدُول" الواردة في مصطلح: "البَنْدول القذفيّ" (ميكانيكا) (Ballistic Pendulum)، من مصطلحات الفيزياء، ويعني: "كتلة كبيرة معلّقة في قضيب يتحرّك حول محور أفقي"[1]، قال: "البندول كلمة قديمة ومعروفة، وهي من الكلمات التي ترجع إلى خمسة قرون مضت أو أكثر، فيجب أنْ نضع ذلك في الاعتبار، ونترك الاستعمال الإقليمي"، لذلك ووفق على بقاء المصطلح وتعريفه كما عرضا.

ولَمّا اقترح الأفغانيّ استعمال "مُخْتَبر" بدل "مَعْمَل" في المصطلح: "مَعْمَل" (Laboratory)، من مصطلحات الكيمياء والصيدلة، ويعني: "المكان المخصّص لإجراء التجارب العلميّة"[2]، إذْ قال: كلمة "مَعْمَل" لها معنى خاص آخر، أمّا كلمة "مُخْتَبر" فقد شاعت في الاستعمال بالمعنى الموجود في التعريف، لذلك أرى الاكتفاء بكلمة "مُخْتَبر"، لم يجد اقتراحه –مع ما في كلمة "مُخْتَبر" من تخصيص لهذا المعنى– رغبة في رئاسة المجمع، فقد قال الدكتور مهدي علاّم: إذا كان للكلمتين نفس الاستعمال، فما الدّاعي للتغيير؟ خصوصًا أنّنا لو أحصينا من يستعملون كلمة "مَعْمَل"، لوجدنا أنّهم أكثر ممّن يستعملون كلمة "مُخْتَبر"، ولَمّا اعترض الدكتور عبد الرزّاق محيي الدين من العراق وقال: البلاد العربيّة جميعًا تقول "مُخْتَبر"، انتصر الدكتور مهدي علاّم لِمَا أورده وقال: إنّ أهل مصر العربيّة يقولون كلمة "مَعْمَل". لذلك، ولَمّا لم يكن في الكلام مَقْنع اكتفى رئيس المجمع

(١) انظر المداخلة (٣٢) .

(٢) انظر المداخلة (٤٤).

الدكتور مدكور بالقول: نضع الكلمتين جنبًا إلى جنب؛ فووفق على ذلك.

وفضّل الأفغانيّ استبدال "مدرّس رئيس" بـ "المدرّس الأول" الوراد في المصطلح: "المدرّس الأوّل" (Master Teacher)، من مصطلحات التربية، ويعني: "المدرّس الذي يُشْرف على مجموعة من المدرّسين بمدرسة في تخصّص معيّن، ويُرْشدهم ويُوَجِّههم بِحُكم خبرته التدريسيّة الطّويلة، أو مهارته ومؤهّلاته العلميّة"[(١)]، ذلك أنّ كلمة "الأوّل" التي يوصف بِها "المدرّس" غير دقيقة كما يقول الدكتور عمر فرّوخ الذي اقترح بديلا لها "الشّيخ" كما سمّاه ابن خلدون، أو "المربّي".

غير أنّ الدكتور مدكور استدرك قائلاً: لقد شاع هذا التّعبير –أي المدرّس الأوّل– في مصر، وناصره الخبير الدكتور أحمد كمال عاشور، ورأى أنّ تعبير ابن خلدون "الشَّيْخ" غير شائع، وفضّل أنْ يُبقي المجمع على ما شاع في مصر. فووفق على بقاء المصطلح وتعريفه دون تعديل.

ويبدو لي أنّ تساؤل الأفغانيّ حول إيجاد كلمة عربيّة تُستبدل بـ"بُنْط" و"أَبْناط" المعرّبتين الواردتين في تعريف مصطلح "الرَّقائق" (Leads)، من مصطلحات ألفاظ الحضارة الحديثة، ويعني: "مَسَاطر من السّبكيّة يَقلّ ارتفاعها عن ارتفاع الحروف، يبدأ سُمْكها من بُنْط واحد إلى ثلاثة أَبْناط، توضع بين السّطور لتزيد ما بينها من بياض"[(٢)]– هو من هذا القبيل؛ ذلك أنّ الكلمة مستعملة في مصر استعمالاً واسعًا.

لذلك، ولمّا اقترح الدكتور تّمّام حسّان كلمة "عِيار" بديلاً لها، رَدَّ

(١) انظر المداخلة (٣٧).

(٢) انظر المداخلة (٤٣).

الأستاذ إسماعيل شوقي الخبير باللجنة وتولّى الردّ على مَلْحوظات الأعضاء، بقوله: "لقد استقرّت كلمة "بُنْط" و"أبناط" في الاستعمال، وإذا استعملنا غيرها فلن يؤخذ بها"، وذلك جَعَل الدكتور مدكور يُثني على ردّه بقوله: "إذن، لا ضَرَرَ من استعمالِ كلمةٍ مُعَرّبة ما دامت قد استقرّت".

هذه إشارة سريعة حول "إقليميّة المصطلح" إنْ صَحَّ التعبير، لَحَظتها في سياق قراءة مداخلات الأفغانيّ المُصْطَلحيَّة، وأرجو –حتى لا يخرج البحث عن خطّته– أنْ أعود إليها في بحثٍ آخر، أكشفُ فيه عن نشوئها، وأسبابها، ومظاهرها، ومحاولة إيجاد حُلولٍ تَحول دون تَغَوُّلها وانتشارها.

المسألة الثانية: مطابقة الصفة للموصوف

اقترح الأفغانيّ أنْ يقال في تعريف المصطلح: قاعدة "بانيني" للامتصاص (بلورات) (Babinet Absorption Rule)، من مصطلحات الفيزياء، ويُعرّف بـ: "قاعدة مؤدّاها أنّه في حالة انكسار المزدوج للضوء، يكون امتصاص البلورات الموجبة أحاديّة المحور للمركبة غير المعتادة أكبر منه للمركبة المعتادة، أمّا في حالة البلورات السّالبة فالعكس صحيح. والمصطلح منسوب إلى العالم الفيزيقي "بانيني""[(١)]– اقترح أنْ يقال: "الأحاديّة المحور"، بدلا ممّا جاء في التّعريف: ". . . الموجبة أحاديّة المحور. . . ".

وكان مجمع القاهرة قرّر استعمال ما يَشيع في العربيّة المعاصرة من عبارات كقولهم: إنّك الرّجلُ بعيدُ النّظر، صادقُ الفراسة، محمودُ السّيرة؛ إذْ تجيء الكلمات "بعيد" و"صادق" و"محمود" صفاتٍ لِمَعْرفةٍ بالألف واللام، ومضافةً إلى مُعَرّف بالألف واللام إضافةً لفظيّة لا تفيد تعريفًا[(٢)]. وإنّما سوّغ المجمع قبول هذا الأسلوب بما نقله سيبويه عن الخليل ويونس، أنّه يجوز في هذه الصّفات المضافة إلى المعرفة أنْ تعدّ معرفة ونكرة[(٣)].

وما ذهب إليه الأفغانيّ أنّه لا يجوز جرّ كلمة "أحاديّة" على النّعت، لأنّها نكرةٌ وإنْ أضيفت إلى معرفة لعدم المطابقة بين النّعت والمنعوت، مع أنّ ما نصّ عليه قدامى النّحويين يَهْدي إلى الجواز؛ فإذا عُدّ نكرةً وُصف به النّكرة كقولك: أشتري من رجلٍ بائعِ الفاكهة، أو صار حالاً للمعرفة، وإذا

(١) انظر المداخلة (١).

(٢) انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص١٥٩–١٦٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٤٢٨/١. وقد استثني من ذلك الصّفة المشبّهة، مع أنّ اللجنة ترى أنّها أقرب إلى أنْ تكون إضافتها معنويّة لما فيها من معنى الدّوام، وذلك ما يسوّغ مجيئها صفة لمعرفة. كما أنّ الوصف في (اسم الفاعل) يقصد به الاستمرار، ومن ثمّ تكون إضافته معنويّة، يكتسب التعريف من إضافته إلى المعرفة.

عُدّ معرفةً وُصف به المعرفة كما في تعريف المصطلح، وقول القائل: أشتري من محمّدٍ بائعِ الفاكهة.

ولعلّ ما يقوّي ما ذهب إليه الأفغانيّ من عدم تجويز الصّفة مجرّدة من الألف واللام، أنّ سيبويهِ نفسَه قال في سياق حديثه عن حذف التنوين من الصّفة: "وليس يغيّرُ كفُّ التنوين –إذا حذفته مستخفًّا– شيئًا من المعنى ولا يجعله معرفة"(١)، واستشهد على ذلك بـ "ذائقة" في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و"مُحلّي" في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١]، و"ناكسو" في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، و"مُرْسلو" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧].

فالمعنى كما يقول سيبويه في ذات السّياق، هو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]؛ من غير إضافة، بل أردف قائلاً: "ويزيد هذا عندنا بيانًا قوله تَعَالَى جَدُّه: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فلو لم يكن هذا في معنى النّكرة والتنوين، لم توصف به النّكرة"(٢).

لذلك، كان الأفغانيّ يتأنّى كثيرًا تُجاه هذه القرارات التي تسوّغ جواز ما لم يطّرد من كلام العرب لاستنباط تفريعاتٍ جديدةٍ، وكان يرى أنّ هذه التّجويزات كلّها تدور حول هذف واحد هو "محاولةُ إيجادِ أوجهٍ إعرابيّة نتكلّفها لتسويغ أخطاء العامّة وأشباههم"(٣).

(١) الكتاب، ١/ ١٦٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٦٦.

(٣) انظر: مؤتمر الدورة ٤١، ص١٢٩، وانظر: الجوارنة، الأفغاني وجهوده في علم العربيّة، ص٢٨٧.

المسألة الثالثة: الفصل بين المتضايفين

تساءل الأفغانيّ في المصطلح: لوتيسيوم = لوتيتيوم (= Lutecium Lutetium)، من مصطلحات الكيمياء والصّيدلة، ويُعرّف بـ: "أحد فلزّات المجموعة الأرضيّة النادرة، رقمه الذرّي (٧١)، ووزنه الذرّي (٩٩، ١٧٤)، وهو ثلاثي ورباعي التكافؤ، وينسب اسمه إلى مدينة باريس (لوتيسيا)"[١]، تساءل: ما المقصود بثلاثي ورباعي التكافؤ؟ الواردة في التعريف، فانتبه لذلك الدكتور مدكور رئيس المجمع فقال: نقول: "ثلاثي التكافؤ ورباعيّه، . . . الخ".

ومثله ما ورد في تعريف المصطلح: تربية وطنيّة (Civic Eduction)، من مصطلحات التربية، وهو: "منهج أو نشاط تربويّ تقوم به المدرسة لتربية روح المواطنة والاستعداد لتحمّل مسؤوليّاتها، وفي تعليم الكبار يدور المنهج والنشاط بصفة خاصّة حول المسائل العامّة والمشكلات القائمة لترشيد وتبصير الرأي العامط"[٢]؛ إذْ فضّل الأفغانيّ أنْ يقال: ". . . والمشكلات الاجتماعيّة القائمة لترشيد الرأي العام وتبصيره.

ولعلّ ما ذهب إليه الأفغانيّ في مداخلتيه يشير إلى أنّ العبارة فيها فصل بين المتضايفين وهو عنده خطأ، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما.

وكان سيبويه استقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قال[٣]: وممّا جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى:

---

(١) انظر المداخلة (٢).

(٢) انظر المداخلة (٣).

(٣) الكتاب: ١/١٧٩.

ولا بَـــــــراءةَ للبـــــــري ءِ ولا عِطـــــاءَ ولا خِفـــــارةْ
إلاّ عُلالـــــــةَ أو بُـــــــدا هَـــةَ ســـابحِ نَهْـــدِ الجُـــزارةْ[1]

والشّاهد أنّ الشّاعر فصل بين المتضايفين باسم يقتضي الإضافة أيضًا (بُداهة)، وقد خرّج المبرّد بيت الأعشى على حذف المضاف إليه في (عُلالةَ قارحٍ) لبيان ذلك في الثاني (أو بُداهةَ قارح)، واستشهد لذلك بقول الفرزدق:

يـا مَـنْ رأى عارضًـا أُكفكفـه بـين ذراعَـيْ وجبهـةِ الأسـدِ

أراد: بين ذراعَيْ الأسدِ وجبهةِ الأسدِ[2].

وذهب الأعلم الشنتمريّ في تخريجه إلى التقدير، قال: "وتقدير هذا قبل الفصل: إلاّ عُلالةَ قارحٍ أو بُداهَته، فلمّا اضطرّ إلى الاختصار والتقديم حذف الضّمير وقدّم (بُداهةَ) وضمّها إلى (عُلالةَ)"[3]، ويندرج هذا التّخريج على بيت الفرزدق كذلك، وهو مذهب سيبويه والجمهور؛ وإذا أُخذ به، فإنّما يُخرَّج على الضَّرورات، قال الشّيخ محيي الدّين: "واعلم أنّك إذا سلكتَ في تخريج هذا المثال مسلك سيبويه، كان عليك أنْ تَعدَّه من الضَّرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشّعر، لأنَّ سيبويه حكم عليه بهذا، ولأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الفاصل، ممّا لا يجوز إلاّ في لضرورة الشّعر"[4].

(١) ديوان الأعشى، ص ١٥٩. والخفارة: الحماية؛ من خَفَره إذا حماه وأمَّنه. والعُلالة البقيَّة من الشّيء، والبُداهة المفاجأة، والسابح النَّهد: الفرس الطَّويل العنق والقوائم، والجزارة أطراف الجزور، وهي اليدان والرّجلان والرأس.

(٢) انظر: المقتضب، ٤/ ٢٢٨، ٢٢٩. ولم أعثر على بيت الفرزدق في ديوانه.

(٣) المقتضب، ٤/ ٢٢٨، هـ١.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/ ١٧٢.

وإذا كان ذلك يسوغ في الشّعر ضرورةً، فلِمَ يُسوَّغُ في استعمالات عصريّة شائعة في سعة الكلام؟ قال الفيّوميّ في أحد الوجهين على الأصل: "وإذا أُرِيدَ إضافة اسمين إلى اسمٍ، فالأحسن إضافةُ أحدهما إلى الظّاهر وإضافة الآخر إلى ضميره، نحو: غلام زيدٍ وثوبه، فهو أحسن من قولك: غلام زيدٍ وثوب زيد، لأنّه قد يوهم أنّ الثاني غيرُ الأوّل"(١).

ومع ذلك فقد أجاز مجمع القاهرة الفصل بين المتضايفين بالعطف، اعتمادًا منه على شواهد كثيرة كقول بعض العرب: قطعَ الله الغداةَ يدَ ورجلَ مَنْ قالها(٢)، وشاهد الأعشى، وشاهد الفرزدق. . . ، لذلك فإنّ ما يَرِد من استعمالات عصريّة من إضافة مفردين إلى اسم، ليس –على حدّ تعبير الأستاذ محمد شوقي أمين– بدعًا في العربيّة(٣)، فيقال فيها مثلاً: أسماء وألقاب الأعضاء، ومكان وموعد الحفل، ومدير ومحررو المجمع، والردّ على برقيّات ورسائل التّهاني؛ "إيثارًا لما هو أيسر في العبارة، وأسرع في الإفادة"(٤)، قال الفيّومي في الوجه الثاني على الحذف: "ويجوز أن يكون الأوّل مضافًا في النيَّة دون اللفظ، والثاني في اللفظ والنيّة، نحو: غلام وثوب زيد"(٥).

وكان الأفغانيّ عَدّ الفصل بين المتضايفين بالمعطوف وحرف العطف – عندما تحدّث عن لغة الخبر الصّحفي– من معوّقات الخبر البليغ، ومثّل له:

(١) المصباح المنير، (الضَّيف: ٢/ ٣٦٧).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١١٤/٣.

(٣) انظر: في أصول اللغة، ج٤/ ص٤٧.

(٤) في أصول اللغة، ج٤/ ص٤٦. .

(٥) المصباح المنير، (الضَّيف: ٢/ ٣٦٧).

على مديري ومعلمي المدارس الحضور، أو رَفَعَ مديرو وموظفو وعمال شركة (كذا) مطالبهم إلى وزارتهم، وفي الخبر "تُشكّل خطورة على ما أسماه أمن ووجود إسرائيل"، وفي خبر آخر "ومناقشة وتقويم الأحداث". وقد حمّل الأفغانيّ الصحف والإذاعة مسؤوليّة شيوع هذه الرّكاكة التي أفسدت تعابير الناشئة والكبار من كثرة التكرار، ورأى أنّ أوّل من أذاع هذا الخطأ صحفي أو مذيع عمل بالترجمة الحرفية[1].

ولعلّ إجازة المجمع لمثل هذه التعابير العصريّة، قد تكون مسوّغة في سياقات غير فصيحة، أمّا السياق الفصيح فالأولى أنْ نتّبع فيه ما تواتر من لغة العرب بعدم الفصل بين المتضايفين بالمعطوف وحرف العطف، لما في ذلك من ثقلٍ في السّمع وخروج على القاعدة.

ويبدو أنَّ المجمع الذي عدَّ الظاهرة من قبيل الفصل بين المتضايفين، أخذ برأي المبرّد الذي جعل هذه الأمثلة من باب الحذف لا الفصل بين المتضايفين[2]؛ فالأصل في بيت الأعشى:

إلاّ عُلالـــــــةَ أو بُـــــــدا هَـــةَ قـــارِ نَهْـــدِ الجُـــزارةْ

إلاّ عُلالةَ قارِ أو بُداهةَ قارِ، ثمّ حُذف المضاف إليه من الأوّل لوجوده في الثاني، وبقي المضافُ الأول من غير تنوين على نيّة ثبوت المضاف إليه. وكذا يُقال في بيت الفرزدق والأمثلة السائرة الأخرى. ومذهب أبي العباس هذا "أقربُ

(١) الأفغاني، (لغة الخبر الصحفي)، مجلة مجمع القاهرة، ج٥١، ص٥٨، وصواب الأمثلة السابقة: على مديري المدارس ومعلميها. . ، ورفع مديرو شركة (كذا) وموظفوها وعمالها مطالبهم، وعلى أمن إسرائيل ووجودها، ومناقشة الأحداث وتقويمها.

(٢) انظر: المقتضب، ٤/ ٢٢٨، ٢٢٩، والمقاصد الشّافية للشاطبي، ٤/ ١٧٠.

مأخذًا من مذهب سيبويه والجمهور"[1] على حدّ تعبير الشيخ محيي الدّين.

وبما أنَّ المجمع أجاز استعمال هذه الظاهرة، فإنَّ الأولى به أن يجعلها من البابة الذي أخذ بها المبرّد، وفي ذلك تسويغ لكثير من العبارات المستقبحة عند سيبويه على ظاهرة الفصل بين المتضايفين، وفيها نُدخل مظاهر جديدة في حياتنا اليوميّة، كالإعلانات مثلاً؛ فإنّنا نجد أمثلة وافرة على هذه الظّاهرة، ومثالها: مخبز وحلويات القدس، وحضانة وروضة المناهل، وروضة ومدرسة الأيدي الصّغيرة. . . ، إذْ قد يجد المرء في صياغة إعلان وعورة وعدم تناغم موسيقيّ عند قوله: مخبز القدس وحلويّاته، وحضانة المناهل وروضتها، وروضة الأيدي الصّغيرة ومدرستها– فذلك في الحذف أقرب.

لذلك، فإنّ ما ذهب إليه الأفغانيّ من عدَّ الظّاهرة فصلاً بين المتضايفين في الكلام الفصيح، له ما يسوّغه، لأنّ الحرص على إصدار قرارات من هذا القبيل، يؤول في نهاية الأمر إلى التّعامل مع لغة عصريّةٍ؛ القليلُ النّادرُ فيها يفوق الكثير المتواتر، وفي ذلك تهجين لأساليبَ في العربيّة بليغةٍ، ونشوءُ جيلٍ يكاد لا يفهم هذه اللغة الجديدة فضلاً عن اللغة الفصحى العالية.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/ ١٧٢.

المسألة الرابعة: أَخصّائيّ . وإخْصائيّ

اعترض الأفغانيّ على كلمة "الأَخِصّائي" الواردة في تعريف المصطلح: "الملاحظة من بُعْد" (Nonparticipant ،Observation)، من مصطلحات التربية، ويعني: "نوع من الملاحظة يتمّ بأنْ يَرصد الباحث أو الأَخِصّائي الجماعات التي تحت الملاحظة من بُعْد، دون أنْ يشارك في حياتها أو فاعليّتها"[(١)]، بأنّها كلمة لا تعني "متخصّصًا"، واعترض عليه الدكتور مدكور إذْ رأى أنّ كلمة "أَخِصّائي" استعملت وشاعت.

ثَمّةَ كلمتان تستعملان بمعنى المختصّ أو المتخصّص بفرع من فروع العلم، هما: إخْصائيّ (بكسر فسكون)، وأَخِصّائيّ (بكسر الخاء وتشديد الصّاد)، وقد درج العلماء على تخطئة هاتين الكلمتين وإنكارهما، واستبدال متخصّص واختصاصيّ بهما؛ فإخْصائيّ نسبه إلى إِخْصاء، من الفعل (أَخْصى) بمعنى تعلّم علمًا واحدًا، كما وردت عند الفيروزآبادي، نقلها في القاموس المحيط –دون تمحيص– عن الصّاغاني[(٢)]، ثمّ جاءت عند الزَّبيدي نشازًا في مادة (خ ص ي)، مع أنّه شكّ في مكانها إذْ قال: أخصى الرّجل: تعلّم علمًا واحدًا، نقله الصّاغاني، وهو مجاز[(٣)]، غير أنّه لم يبيّن طريق المجاز فيها، "وظلّ هذا النقل موضعَ رِيبة، مجهولَ القائل مُغْمَضًا لا نور بين يديه ولا من خلفه،

(١) انظر المداخلة (٦٤).

(٢) القاموس المحيط: (خ ص ى) باب الواو والياء، فصل الخاء، والصّاغاني نقلها في كتابه "التّكملة والذّيل والصّلة"، ج٦/ ٤٠٨، مادة (خ ص ى)، دون نسبتها إلى معيّن.

(٣) انظر: تاج العروس، مادة (خ ص ي)، ج٣٧/٥٥٦.

وبقيت التبعة معلّقة بعنق الصّاغاني رحمه الله"[١]، وهكذا مع كلّ مَن نقل العبارة المنقطعة في سياقها إلى يومنا هذا.

وقد عاب الشيخ عبد الله البستاني على الشيخ عبد القادر المغربي استعماله كلمة الأَخِصّائيين، قال مخاطبًا إياه: "تقول حفظك الله إنّ كلامي لا يفهمه إلاّ صاحبه وطائفة من الأخِصّائيين. أقول: تدبّرت هذا القول مليًّا فلم أفهمه، وأظنّ أنّ قائله لا يفهمه هو بعينه ولا أحد من المتخصّصين، وذلك أنّ الأخِصّائيين جمعٌ لـ "أخِصّائيّ"، والأخِصّائيّ منسوب إلى أخِصّاء، وهو جمع لا ينسب إليه، وواحدُه خَصِيْص، وخَصِيْص لفظ مهمل لا معنى له"[٢].

غير أنّ الشّيخ المغربي ردّ عليه بأنّ ما ورد عنده هو (الإِخْصائيين) لا (الأخِصّائيين)، منسوب إلى الإِخْصاء؛ مصدر أَخْصى الرَّجل: إذا تعلّم علمًا واحدا كما في القاموس وشرحه. وليته لم يفعل لأنّ العلّة في (الإِخْصائيين) لا (الأخِصّائيين)، وما عابه الدكتور فوزي الشّايب على الدكتور أحمد مختار عمر الذي أنكر أن يكون للكلمتين معنى[٣]، من العجلة والتّسرّع، وعدم التّروّي والتثبّت[٤] هو صحيح في (الأخِصّائيين) لا (الإِخْصائيين)، وما قاله في الشيخ

(١) الأفغاني، (حياة كلمة)، مجلة مجمع القاهرة، ج٧٤، ص١٢. وقد بيّن الأفغاني أن بعض المحدثين وقعوا في خطأ الصّغاني نفسه، منهم: الشيخ عبدالله العلايلي في معجمه (المرجع)، والأستاذ مصطفى جواد في كتابه (قُل. . . ولا تقل).

(٢) مناظرة لغويّة وأدبيّة، ص٣٠.

(٣) انظر: العربيّة الصحيحة لمختار عمر، ص١٦٢.

(٤) انظر: فوزي الشايب، (تصويب قول العامّة: فلان أَخِصّائي بكذا وكذا)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، س١٣، ع٣٦، ١٩٨٩، ص٣٢٩.

البستاني عندما واجهه المغربي وأحاله إلى القاموس وشرحه، "لم يزده ذلك إلاّ عنادًا وتصلبًا في رأيه، وحكم على ما جاء في القاموس وغيره بأنّه غلط فظيع وخطأ شنيع"[1] –فيه تحكّم؛ لأنّ العبارة في القاموس وشرحه جاءت في سياقها نشازًا، وما زعمه البستاني من أنّ أصل (أَخْصى الرَّجل): مُعِلَ معلاً واحدًا، أي خصاءً لا نظير له، ينسجم تمامًا ومعاني المادة (خ ص ي). وعليه، فأنْ يكون معنى (الإخْصائيّ) المتخصّص في علمٍ ما، لا وجه له من الصّحة؛ لأنّه يعني الإنسان الذي يقوم بعملية الخَصْي.

وكان مجمع القاهرة طَرَح "إخْصائيّ" –مع أختها: "أَخِصّائي"، نسبة إلى الأَخِصّاء، جمع خَصِيْص– في جلساته لإقرارها واعتمادها بسبب شيوعها وانتشارها، آخذين بعين الاعتبار توجيه الأستاذ عبد السلام هارون، إذ ذهب إلى أنّ الفعل (أَخْصى) محوّل عن الفعل (أخَصّ)، فانفكّ الإدغام، وحذف أحد الحرفين المتماثلين وعُوّض عنه بالألف[2]، وهو توجيه كما يُلحظ بعيد عن روح العربيّة ومخالف للقوانين الصوتية التي تأبى المخالفة اللغوية أن تؤدّي إلى تناقض في البنى الصرفية. بل ذهب الأستاذ محمد شوقي أمين يعضُد توجيه هارون بأمثلة مثل: تقصّيت بدل تقصّصت، وتسرّيت بدل تسرّرت[3]. . . وهو قياس غير صحيح، لأنّ المعنى في الأمثلة المسوقة متوافق غير متناقض، بينما هو في (أَخْصى وأَخَصّ) منقطع بل متغاير، فضلاً عن كونها مسموعة عن العرب بخلاف الشاهد المختلف فيه.

(١) انظر: السابق، ص٣٣٧.

(٢) انظر: محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة ٥٠، ص١٠٢.

(٣) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ٣ / ١١.

وكان الأفغانيّ رفض إجازة هذه الكلمة (الإِخْصائيّ) بمعناها المطروح، وذهب إلى أنّ ناسخ كتاب الصّاغاني هو مَن وَقَع منه التّحريف فبدّل أخْصى بأخَصّ، واقترح على المجمع أنْ تُحذف كلمة (أخِصّائيّ) التي أَجْمَع الناس على تَخْطئتها في الشام واستبدلوا بها "متخصّص" و"اختصاصيّ"[١].

ومع أنّ المجمع وافق على قرار لجنة الألفاظ والأساليب في الدورة الخمسين[٢]، غير أنّ طبعة المعجم الوسيط الصادر عن المجمع برئت من هذه الزّلّة القديمة الحديثة، ولم يَبْرأ منها المعجم الوجيز؛ جاء فيه: الإخْصائيّ: المتخصّص في موضوع معيّن[٣]. وإنْ كان مثل هذه النّسبة لا يُبحث فيها عن منسوب إليه مشتقّ من الجذر المشترك بينهما، وإنّما هي اشتقاق مباشر من الجذر (خ ص ص) حملاً على النظير في بابه، وهي هنا محمولة على النظائر في حقل العلوم والمهن، فثمّة كيميائي، وفيزيائي، وعلى النسق تولّدت إخْصائيّ وأَخِصّائيّ.

وعليه، فإنّ طرح الكلمة الأولى (الإخْصائيّ) له ما يسوّغه، لأنّ المعنى غير سليم ولا صحيح في سياقه، وفيه قال الأستاذ مصطفى جواد: "ظَنّ واضع الاصطلاح أنّ "الإخْصَاء" هو للمدح والتنبيه والتنويه، فنسب إليه على صورة "إِخْصَائيّ"، وهذا النّسب مخالف للذوق واللغة"[٤]. أمّا المعنى فيُطلب في

(١) انظر: محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة ٥٠، ص١٠٣، ١٠٤.

(٢) ونُشر في كتاب: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص٢٤٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط والمعجم الوجيز، مادّة (خ ص ى).

(٤) مصطفى جواد: قل ولا تقل، ٧٨/٢.

مادّته الخاصة من المعجمات، جاء في مادّة (خ ص ص) [1]: خصّه بالشّيء وخصّصه واختصّه: أفرده به دون غيره. ويقال: اختصّ فلان بالأمر، وتخصّص له إذا انفرد به، ويقال: فلان مُخِصّ بفلان أي خاص به. وعليه فالكلمة هي أخصّ إخصاصًا لا أخصى إخصاء، والكلمات: اختصاصي، ومختصّ، ومتخصّص، ومُخِصّ، وإخصاصيّ، كلّها –كما يقول الأفغانيّ[2]– صحيح فصيح، وإِخْصَائيّ –عنده– خطأ فاحش قبيح.

أمّا الكلمة الثانية (الأَخِصّائيّ) التي اقترح الأفغانيّ حَذْفَها، فهي نسبة إلى (أَخِصّاء) جَمْعُ خَصِيْص، ولمّا كان النسب إلى الجمع على لفظه –مطلقًا– مذهبًا للكوفيين[3]، واستحسنه مجمع القاهرة عند الحاجة إليه[4]، فإنّ القول: الأَخِصّائي للمتخصّص في علمٍ ما صحيحٌ، واستعماله عربيّ سليم، وإنكاره والحَجْر عليه تَحَكّم وتَعَنّت ليس غير، على حدّ تعبير أستاذنا الشايب.

(١) انظر: لسان العرب، مادة (خ ص ص).

(٢) الأفغاني، (حياة كلمة)، ص١٧.

(٣) انظر: همع الهوامع للسيوطي، ٣/ ٤٠٥، والنحو الوافي لعباس حسن، ٤/ ٧٤٢.

(٤) انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص١٣٤.

المسألة الخامسة: الواو المقحمة على الصّفة الموصولة

اقترح الأفغانيّ إسقاط الواو من تعريف مصطلح "سَقْف" من مصطلحات علم الحيوان، ويعني: "الطبقة الدّاخليّة من عصي "كورتي" "Corti" والتي بقوقعة الأذن"[(١)]، لعدم وجود "معطوف" و"معطوف عليه" في التركيب، فلا حاجة إلى إقحامها في هذا الموضع التي كثر فيها استخدام الواو على هذه الصّورة التي اقترن فيها الاسم الموصول بالواو، مع أنّ الواو المستخدمة هنا مقحمة على الصّفة لا الاسم المعطوف، إذا كانت الصفة اسمًا موصولاً؛ أي: على الصّفة الموصولة، وهو أسلوب شائع في الكتابات المعاصرة.

ووجه الخطأ في الاستعمال أنّ الصّفة والموصوف كالشيء الواحد، فلا يُعطف الشّيء على نفسه، لأنّ الغرض من واو العطف المغايرة، ظنًّا منهم أنّ الواو عاطفة ولها مثيل في فصيح الكلام، ومبدأ الظنّ قائم على التوهّم، والعربيّ الفصيح لا يتوهّم، لأنّ التوهّم معناه الخطأ، والعربيّ لا يخطئ[(٢)].

أما الواو العاطفة الداخلة على الاسم الموصول، فقد جاءت بعد تكراره لعطف صفات متغايرة، وهو عربيّ فصيح، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [لأعلى: ١–٤]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ

(١) انظر: المداخلة (٥).

(٢) انظر: الأثري، مزاعم بناء اللغة على التوهّم، ص٣٣، ٣٤.

أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢-٤]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١].

أمّا عطف الصّفات، فالأصل عدم وقوعها إلاّ إذا اقتضت المغايرة بين صفتين، ولهذا جاءت صفات الله غير معطوفة غالبًا، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [الحشر: ٢٤]. وما وَقَعتْ فيه مغايرةٌ فُصِل بين الصّفتين بالواو، كقوله تعالى: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ [غافر: ٣]، فقد يُظنّ أنّهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما، لأنَّ مَن يغفرُ الذنبَ يقبلُ التوبة، "فبيّن الله سبحانه بعطف أحدهما على الآخر، أنّهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان، يجب أن يُعطى لكلّ واحد حُكمه، وذلك مع العطف أبين وأوضح"(١). ومثله قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥]، فقد جاءت الصفات الأولى مجتمعة من غير عطف لأنّها مقصودة. أمّا عَطْفُ "أبكارًا" على "ثَيِّباتٍ"، فلأنّ الثّيوبة والبكورة "متضادّان لا يجتمعان على محلّ

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، خليل بن كيكلدي، ص١٤٣.

واحد في آن واحد، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين"[١].

وأمّا مَن ذهب إلى جواز عطف الصّفات بالواو مطلقًا، واحتجّ له بما جاء في الحديث عن عائشة وحفصة رضى الله عنهما، أنّ النبيّ –صلى الله عليه وسلّم– قرأ عليهما: "حافظوا على الصّلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر"[٢]، فإنّه ينتقض بقاعدة "الصّفة والموصوف كالشيء الواحد"، وقاعدة "العطف يقتضي المغايرة"[٣]، فتكون صلاةُ العصر غيرَ الصلاة الوسطى، وهو غيرُ المطّرد من أقوال العلماء؛ فقد رُوي عن عليّ –رضي الله عنه– أنّه قال: قال رسولُ الله –صلى الله عليه وسلّم– يوم الأحزاب: شَغَلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر"[٤].

ثمّ إنّ هناك دليلاً آخر يبطل الرواية بالعطف، وهو ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أُبيّ بن كعب أنه كان يقرؤها: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر، بغير واو[٥]، وهذه الرّواية تتوافق مع قاعدة الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد، وعليه فإنّ الأخذ بها أولى من الرّواية الأخرى بالواو، قال ابن حجر: "إنَّ حديث عليّ ومَن وافقه أَصَحّ إسنادًا وأَصْرح"[٦].

ويبدو أنّ الاستخدام المعاصر للواو المقحمة مع (الذي والتي)

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص١٤٣.

(٢) صحيح مسلم (٦٢٩).

(٣) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص١٤١، ١٤٢.

(٤) صحيح مسلم (٦٢٧)، وانظر: صحيح البخاري (٤٥٣٣).

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٢/ ١٩٥٠.

(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٢/ ١٩٥٠.

وفروعهما، هو من هذا القبيل، قبيل "الصّلاة الوسطى وصلاة العصر"، مع أنَّ "صلاة" بغير الواو تُعرب بدلاً من "الصّلاة"، أي أنّ الواو المقحمة تدخل على البدل أيضًا.

وكان مجمع اللغة العربيّة الافتراضي على الشّابكة العالميّة انتبه إلى هذا الخطأ الشائع، ونبّه في قرارٍ له إلى أنّ الواو المقحمة "تغيّر بإقحامها المعنى، وتُحوّله من النّعت إلى عطف المتغايرات، لأنها توهم العطف خلافًا لمراد المتكلّم"(١)، فدعا إلى حذفها والاستغناء عنها؛ دَفْعًا للَّبس، وموافقة للفصيح من كلام العرب.

وقد انتقد الدكتور أحمد البحبح أحد أعضاء المجمع السّالف عبارةً وردت في كتاب "كلماتي مع الخالدين" لمحمود حافظ رئيس مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وهو يقدّم له بقوله: "وكيف لا أتهيّب هذا الموقف وأمامي هذه القمم الشامخة من جهابذة اللغة، وهذه الصّفوة الرائدة من أساطين العلم والأدب، والذين بلغ بهم المجمع هذه المكانة الرّفيعة التي يتسنّمها اليوم"(٢)؛ فإنّه بإقحامه الواو هنا خرج إلى معنى مغاير عمّا يريده المؤلفُ نفسُه من وَصْف جهابذة اللغة وأساطين العلم والأدب، بأنّهم هم الذين بلغ بهم المجمع مكانته

(١) انظر: القرار (٢٥)، موقع مجمع اللغة العربيّة الافتراضي:
(http: //almajma٣. blogspot. com/)، استرجعت بتاريخ: ٢٦/ ١١/ ٢٠١٦م.

(٢) لم أعثر على كتاب "كلماتي مع الخالدين" لمحمود حافظ. انظر: أحمد البحبح، "واو (الذي) المقحمة بين الصفة وموصوفها"، موقع مجمع اللغة العربيّة الافتراضي:
(http: //almajma٣. blogspot. com/٢٠١٦/١١/blog-post_١٨. html)، استرجعت بتاريخ: ٢٦/ ١١/ ٢٠١٦م.

الرفيعة، لا غيرهم؛ المعنى المتأتّي من إقحام الواو.

وقد توصّل في بحثه "واو (الذي) المقحمة بين الصفة وموصوفها" إلى نتيجةٍ، هي أنّ الواو الداخلة على الاسم الموصول الواقع صفة تستعمل عاطفة في صورتين[1]: الأولى: العطف بين صفات متغايرة لموصوف متّحد الذّات، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [لأعلى: ١–٤]. والثانية: العطف بين الصفة وموصوفها، وهذه الصّورة بعيدة عن مقصد الكلام ومدلوله.

وعليه، فإنّ اعتراض الأفغانيّ على استعمال الواو بصورتها الثانية له ما يسوّغه من الناحيتين القواعديّة والدّلاليّة، وذلك يدلّ على حرصه –رحمه الله– على العربيّة خالصة نقيّة من كلّ شائبة من شوائب الاستعمال الهجين، حتّى لو صدر من أعلى مؤسّسة علميّة تعنى باللغة العربيّة وشؤونها.

(١) انظر: أحمد البحبح، "واو (الذي) المقحمة بين الصفة وموصوفها".

المسألة السّادسة: اسما الزمان والمكان من المعتل العين

اقترح الأفغاني استبدال كلمة (مسير) بكلمة (مسار) الواردة في تعريف المصطلح "انحراف ضوء" (Deviation) من مصطلحات الفيزياء، ويعني: "انعطاف شعاع الضّوء عن مساره بسبب الانكسار أو الحيود)" على الأصل[1]؛ اسمَ مكان من الفعل (سار) اليائيّ العين.

ويبدو أنّ اقتراح الأفغاني أثار اللجنة التي رأت ما رآه الأستاذ علي النّجدي ناصف من أنَّ كلاّ من اسمي الزّمان والمكان من مثل الفعل (سار) يجوز أنْ يكون على (مَفْعِل) و(مَفْعَل) على ما يقوله ابن القوطيّة في كتاب "الأفعال".

ووافق ناصفًا على ذلك الأستاذ محمّد شوقي أمين إذْ قال: "لا داعي لتغيير كلمة "المسار" على اعتبار أنّها اسم مكان وجَعْلِها "المسير"؛ فإنّ هذا التّخريج مرجعه إلى القواعد التعليميّة السّائدة. ويرى أنّ الحقّ فيما أجازه أئمّة من النّحاة في مثل هذا الفتح والكسر، سواء أكانت الكلمة اسم زمان ومكان أو مصدرًا ميميًّا، وبين يدي لجنة الأصول مشروع قرار بالتّسوية بين الفتح والكسر، تعويلاً على ما قاله ابن السّكّيت وابن القوطيّة وغيرهما، فلا مانع من أنْ نقول "المطار" و"المسار" على اعتبار أنّهما اسما مكان.

ووافقهما فيما ذهبا إليه الدكتور إبراهيم مدكور، الذي رأى أنّ "مسارًا" صحيحة لا غبار عليها، ويريد بها علماء الطّبيعة مدلولاً خاصًّا، فلا مانع عنده من الإبقاء عليها؛ فووفق على بقاء المصطلح كما عُرض[2].

(١) انظر: المداخلة (١٢).

(٢) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥، ص٨٠٦.

واسما الزمان والمكان يبنيان على (مَفْعَل) من كل فعل ثلاثيٍّ معتلّ اللام مطلقًا (ناقص)، أو صحيحِ اللام وعينُ مضارعه مفتوحةٌ أو مضمومة، نحو: مَجْرى، ومَسْرى، ومَثوى، ومَأمَن، ومَرْقَد، قال سيبويه: "أمّا ما كان مَفْعَل منه مفتوحًا، فإنّ اسم المكان يكون مفتوحًا كما كان الفعل مفتوحًا"(١).

ويبنيان على: (مَفْعِل) من كلّ فعل ثلاثيّ (مثالٍ) صحيحِ الآخر، أو صحيحِ الآخر ومضارعُه مكسورُ العين، نحو: مَوْقِف، ومَوْثِب، ومَجْلِس، ومَهْبِط، قال سيبويه: "أمّا ما كان من فَعَل يَفْعِل، فإنّ موضع الفعل مَفْعِل"(٢).

والفعل الأجوف إنْ كان واويًّا فعلى (مَفْعَل) نحو: مقام، ومنام، وإن كان يائيًّا فعلى (مَفْعَل) للمصدر نحو: مَعاش، ومسار. وعلى (مَفْعِل) للاسم، نحو: محيض، ومبيع، ومسير، قال ابن الناظم: "(فَعَلَ) ممّا عينُه (ياءٌ) كالصّحيح في أنّ قياسه (المَفْعَل) في المصدر، نحو: المعاش، و(المَفْعِل) في الزّمان والمكان، نحو: المَقيل"(٣).

وكان مجمع اللغة العربيّة أجاز أنْ يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميميّ من الثلاثي الأجوف اليائي على (مَفْعَل) بفتح العين، فيقال مثلاً: "المَسار" لمعنى السّير، أو مكانه، أو زمانه، وكذلك يقال: طار مَطارًا، والآنَ مطارُه، وهنالك المطار(٤)، ولذلك جاء في تعريف مصطلح "انحراف ضوء" كلمة "مسار" لا "مسير"؛ اعتمادًا من المجمع على ما ورد عن ابن السّكيت

(١) الكتاب، ٤/ ٨٩.

(٢) الكتاب، ٤/ ٨٧.

(٣) انظر: خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال، لابن الناظم، ص٨١.

(٤) انظر: في أصول اللغة، ٣/ ١١.

وابن القوطيّة من مجيء اسمي الزّمان والمكان على (مَفْعَل) بالفتح، من كل مضارع معتل بالياء، حملا على: المعاش، والمطار[1]؛ ذلك أنّ الفيومي نقل عن ابن السكّيت وابن القوطيّة من صحّة مجيء المصدر الميميّ مكسورًا، وصحّة مجيء اسمي الزّمان والمكان مفتوحين، "فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر، نحو: معاش ومعيش، ومسار ومسير"[2]، قال ابن السّكيت: "ولو فَتَحْتَهما جميعًا أو كَسَرْتَهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المَعاش والمَعيش، والمَعاب والمَعيب، والمَسار والمَسير"[3].

والأفغاني في مداخلاته يعتمد ما اطّرد في القاعدة والقياس، ولا يرى أنْ تُبنى الأحكام على ما شذّ عنهما؛ فإنْ وُجد فيُحفظ ولا يقاس عليه، وإنْ كان يجوز الوجهان في المصدر الميميّ، فإنّ إيقاعه على اسمي الزَّمان والمكان تَحَكُّم، فقد أثبت شُراح التّسهيل لابن مالك[4]، أنّ المرء مخيّر في المصدر بين بنائه بالفتح (مَفْعَل) وبنائه بالكسر (مَفْعِل)؛ فيقول مثلاً: "معاشًا" وهو المسموع، و"مَعيشًا" قياسًا على "المحيض"، ويقول: "المحيض" وهو المسموع، و"مَحاضًا" قياسًا على "المعاش" –لكنّه غير مخير بهما –والوجهُ الكسرُ– في اسمي الزّمان والمكان.

وهذا الذي قرّره شُراح التسهيل وأثبته الأفغانيّ، أعاد صياغته العُصَيْمي

(١) انظر: إصلاح المنطق لابن السّكيت، ٢٢٠، والأفعال لابن القوطيّة، ٤، ٥.

(٢) القرارات النحويّة والتصريفيّة، ص٤١٢، وانظر: المصباح المنير، ٧٠٠، ٧٠١.

(٣) إصلاح المنطق، ٢٢٠، وانظر: الأفعال لابن القوطيّة، ٤، ٥.

(٤) انظر: المساعد على التسهيل لابن عقيل، ٢/ ٦٣٣، والتمهيد على التسهيل لناظر الجيش، ٨/ ٣٨٢٠.

وهو يناقش قرارات المجمع في أطروحته "القرارات النّحويّة والتّصريفيّة لمجمع القاهرة"، بعد أن وافق الجمهور فيما ذهبوا إليه من مجيء المصدرِ الميميِّ على (مَفْعَل)، واسميِ الزّمان والمكان على (مَفْعِل) بكسر العين، من الأجوف اليائيّ، قال: "وما جاء مُخالفًا لهذا فشاذّ عن القاعدة والقياس، وإنْ كان فصيحًا فيُتَلقّى بالقبول ويُمْتنع القياس عليه، فممّا شذّ في المصدر نحو: المَحيض، والمَحيص، والمَقيل، وممّا شذّ في اسمي الزّمان والمكان: المَعاب، والمَعاش، والمَقال، والمَطار"[1]، وفي ذلك حفاظ على قواعد اللغة، وابتعاد عن التّحلّل منها.

(١) القرارات النحويّة والتصريفيّة، ٤١٢- ٤١٣.

المسألة السابعة: أخلاط ومخاليط

فضّل الأفغاني: استبدال كلمة "الأخلاط" بكلمة "المخاليط" الواردة في تعريف المصطلح: ضعيف الانفجار (Low Explosive)، من مصطلحات الكيمياء والصّيدلة، وهو: "وَصْف لمجموعة من الموادّ الكيميائيّة أو المخاليط غير الثابتة التي تنفجر انفجارًا ضعيفًا عند طَرْقها أو تسخينها مثل مسحوق البارود".

وعلّة الأفغانيّ في تَفْضيله "الأخلاط" على "المخاليط"، هو أَنّ الجمع الثاني موضع خلاف، لأنّ ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وَصفًا، قياسُه أنْ يُجمع جمع تصحيح لا جمع تكسير، غير أنّ الأستاذ علي النّجدي ناصف قال: لا مانع من جمع "مَفْعول" على "مَفاعيل" إذا غلبت عليه الاسميّة[1].

وكان مجمع اللغة العربيّة في القاهرة استصدر قرارًا، أجاز فيه جَمْعَ المفردات على وزن "مَفْعول" –إذا جرتْ جَرْي الأسماء– جَمْعَ تَكْسير على وزن "مَفاعيل"، لأنّها لم تَجْرِ على موصوف، ولا يُقدّر لها موصوف، وبهذا يُؤَوَّل المانع لتكسيرها[2].

وتأتي الكلمات على وزن "مَفْعول" في الكلام على أربعة أنواع[3]:

أوّلها: أنْ تُستعمل مصدرًا، كقولك: هذا الرّجل لا مَعْقول له، أي: لا عقل

(١) انظر: المداخلة (١٤).

(٢) انظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص٨٨.

(٣) انظر: النّحو الوافي، ٤/ هـ(٥) ص٦٦٦-٦٦٧، ونحو إتقان الكتابة العلميّة باللغة العربيّة، مكّي الحسني، ص٢١٤.

له، وهذا النّوع لا يُجْمع.

وثانيها: أنْ تُسْتعمل صفة، كقولك: كلّ أب مربوطٌ بأولاده، فهذا يُجمع جمع تصحيح، فيقال: مربوطون، ومربوطات.

وثالثها: أنْ تُستعمل مصطلحات أو أسماء ذوات وهيئات، نحو: مَفعول به، ومَوضوع، ومَحلول، ومَحصول، ومَكتوب بمعنى رسالة. . . ، فهذا النّوع يُجمع جَمْع تكسير على وزن "مَفاعيل".

ورابعها: أنْ تُسْتعمل في النّسب، كقولك: مجنون، أي: ذو جنون، ومشهور، أي: ذو شُهرة،. . . الخ، فهذا النّوع يجمع كسابقه على "مَفاعيل".

و"مَخلوط" على ذلك اسمٌ يُجْمع جمعَ تكسير من بابة النوع الثالث، بل إنّ المجمع فَصَل القول في هذه المسألة فَصْلاً قاطعًا، وذهب إلى أنّ "مَفعول" يُجمع على "مَفاعيل" مطلقًا؛ اسمًا أو مصدرًا، أو وصفًا، فإنَّ ما نُقِل عن العرب من ألفاظ كثيرة على هذا الوزن، تُبيح القياس عليها[١].

وإذا كان يُقبل أن يَتَرخّص المجمع في جَمْع ما جاء على "مَفعول" في الأسماء والمصادر على "مَفاعيل"، فإنّ إيقاعه على الوصف "كَسْرٌ لأصلٍ قائمٍ على التّفريق بين الوصف والاسم في هذا الباب عامّة، وفيما كان على هذه الزّنة خاصّة"[٢] على حدّ تعبير الزَّعبلاوي، خاصّة وأنَّ ما ورد عن أئمّة النّحاة، كسيبويه، والزّمخشريّ، والرّضيّ، والأشمونيّ، والكفويّ– "صريحٌ بقياس جَمْعِ ما كان وصفًا على "مَفعول" جَمْعَ تَصْحيح، ومَنْعِ جَمْعه جَمْعَ تكسير، إلاّ ما

(١) انظر: النّحو الوافي، ٤/ هـ(٥) ص٦٦٧.

(٢) دراسات في النّحو للزّعبلاوي، ٢٨٩.

شذَّ، فنُقِلَ، فوقفٌ على السّماع"[1] على حدِّه.

ويبدو أنَّ مبحث الأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاوي (ت ٢٠٠٣م) "مَفْعول ومَفاعيل"، فيه غُنْية لكلّ مستزيد؛ فإنّه عَرَض لأقوال النَّحويين قدامى ومحدثين، وناكف المُحْدثين في نُزوعهم إلى تعميم القاعدة، وخَلَص إلى أنَّ الحُكم في جَمْعِ ما كان على الوزن المذكور من الصّفات، أنْ يُصحَّح. وأنَّ ما شَذَّ فقد شُبِّه بالأسماء؛ قال ذلك المتقدّمون والمتأخّرون على السّواء[2].

وعليه، فإنّ اقتراح الأفغاني يسير في اتّجاه المحافظة على قواعد اللغة وعدم التّرخّص فيها، وهذا ديدن المدرسة الشّاميّة المعاصرة، وبذلك تتميّز عن غيرها من المدارس الأخرى.

(١) المرجع السابق، ٢٩٠.

(٢) انظر: السابق، ٢٩٢.

المسألة الثامنة: تصغير المصغّر

اقترح الأفغاني أن يُكتفى في المصطلح (أُذَيْنة دقيقة) (= Stipellum Stipella) من مصطلحات علم النبات، وهو: "زائدة صغيرة على عنق وريقات الورقة المركّبة"– بـ: أُذَيْنة، من غير صفة، وقد رُدَّ عليه بأن الصّفة مقصودة؛ تصغيرًا للمصغّر، إذْ لا يقال: (أُذَيْنِيَّة) [١].

والتصغير طريقة سلكها العرب للتعبير عن أغراضهم ومعانيهم إيجازًا واختصارًا، لأنّه يَدلّ على الصّفة وموصوفها بلفظ واحد، فعُوَيْلم أخصر من قولك: عالِم ضعيف، وجُبَيْل أخصر من: جَبَل صغير[٢]؛ ذلك أنّه موضوعٌ ليدلّ على ذاتٍ معيّنة موصوفة بصفة معيّنة، فالذّاتُ مدلولٌ عليها بمادّة المصغّر، والصّفة مدلولٌ عليها بهيئته، لذلك أُلحق بالمشتقّات لأنّه وصف في المعنى[٣]، غير أنّه لا يتحمّل الضّمير ولا يرفع الظاهر بعده نحويًّا.

ومن شروط تصغير الاسم القابل للتصغير أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فإذا لم يَخْلُ امتنع تصغيره؛ إذ المصغّر لا يُصغّر[٤]، قال ابن عُصفور في الأسماء المُصغَّرة: "إنّما لم تُصغَّر لئلا يؤدّي تَصغيرُها إلى جمع بين حَرْفيْ معنى"[٥].

وإذا كان قولهم: (أُذَيْنة دقيقة) يعني تصغيرًا للمصغّر (أُذَيْنة)، فهل تقوم

(١) انظر: المداخلة (٢٣) ، ومحاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥، ص٨١٠-٨١١.

(٢) انظر: القول الفصل في النسب والتصغير، ص١٨.

(٣) انظر: الصرف الوافي، هادي نهر، ص١٦٣، ١٦٤.

(٤) انظر: القول الفصل في النسب والتصغير، ص١٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٢٩١.

الصّفة أداة لتصغير المصغّر الذي دلّ على الصّفة وموصوفها بلفظ واحد؟

والذي يظهر من معنى التصغير الدال على الصفة والموصوف بلفظ واحد، ومن كونه وصفًا في المعنى، أنّ ما ذهب إليه المجمع من إطلاق صفة للاسم المصغّر هو تصغير له، مع أنّهم منعوا القول: أُذَيْنيّة، حتى لا يقال فيها تصغير المصغّر، وأنّ قَولَهم بالوصف: أُذَيْنة دقيقة، هو تصغير للمصغّر، وهي طريقة مناسبة قياسًا على: "عالِمٌ صغير" بمعنى "عُوَيْلم"؛ إذْ ليس في العربيَّة قالب صرفيّ لتصغير المصغَّر، سوى ما نُقل عن الدّارجة الليبيَّة التي تُزاد فيها الواو والنّون للتَّصغير، ومثالها: "عِفْريتون" تصغير "عِفْريت". فإذا قلت: "كُلَيْبون"، صارت تصغيرًا للمصغَّر "كُلَيْب"[1]، فكانت هذه الزّيادة صورة لتصغير المكبّر والمصغّر على السّواء.

أمَّا (أُذَيْنيّة)، فإذا امتنعت أن تكون تصغيرًا للمصغَّر، فلا تمتنع أنْ تكون مؤنَّثًا منسوبًا للمصغَّر؛ من بابة النَّسب للمصغّر، وذلك جائز.

(١) ينظر: "العاميَّة الليبيَّة"، علي خشيم، مجلّة مجمع القاهرة، ع٨٩، ص٧٧.

المسألة التاسعة: في النسب

النسب بـ (ذو) إلى (سُوَيْقة):

اقترح الأفغاني أن يقال: (سُوَيْقيّ) في المصطلح (ذو سُوَيْقة) (Stipitate)، ويعني: ما لَهُ سُوَيْقة، بياء النّسب من غير (ذو). وقد رُدَّ عليه بأنّ (ذو) مقصودة خشية الالتباس بما يُنسب إلى (السُّوَيْقة)[١].

وأمّا (ذو سُوَيْقة)، فقد ظنّ الأفغانيّ أنّها مقصودة بالنّسب على طريقة: "لابِن" و"تامِر"، استغناءً عن إلحاق ياء النسب بالمنسوب إليه، إذا جاء النسب في البناء (فاعِل) بمعنى صاحب شيء، وعليه قول الحطيئة الشَّهير:

وغَرَرْتَنِي وزعمتَ أنْ نَك لابنٌ في الصَّيفِ تامِرْ[٢]

أي: صاحبُ لَبَن وتَمْر، و(ذو سُوَيْقة) بمعنى: ما لَهُ سُوَيْقة، أي: صاحب سُوَيْقة، وليس المصطلح من متعلّقات النّسب، وعليه، فلا يقال فيه: (سُوَيْقيّ) لأمرين: أحدهما أنّه ليس في سياق النّسب، وثانيهما التباسه في النسب إلى (سُوَيْقة).

الكاف في "ديناميكيّ":

أثار تساؤل الأفغاني عن الكاف في كلمة (ديناميكي) الواردة في تعريف المصطلح: طاقة حرّة "كيمياء فيزيقيّة" (Free Energy)، من مصطلحات الفيزياء، ويعني: (الجهد الحراري الدّيناميكي، ويستدلّ عليه بدالّة "جيبز" (Gibbs)، وأحيانًا بدالّة "هلمهولتز" (Helmholtz) للطاقة الحرّة): هل الكاف فيها أصليّة أو أنّها للنّسب؟ ويرى أنّها إذا كانت للنّسب، فلِمَ لا يقال: "دينامي"؟[٣].

---

(١) انظر: المداخلة (٢٤)، ومحاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥، ص٨١١.

(٢) ديوان الحطيئة برواية ابن السّكّيت، ص٥٦.

(٣) انظر: المداخلة (١٣).

أثار هذا التساؤل مداخلات بين أعضاء المجمع؛ فقد ذهب الدكتور مدكور إلى أنّ هذا الموضوع قد أثار مناقشات كثيرة في المجمع، وأقرّ المجلس والمؤتمر استعمال "ديناميكي" و"أتوماتيكي"، في حين لاحظ الأستاذ محمد شوقي أمين في المعجمات وفي الكتب العلميّة أنّها تكتب "ديناميّ"، و"أتوماتيّ" بدلاً من "ديناميكي" و"أتوماتيكي"، وأكّد استعمال بعض العلماء – ومنهم خبراء بالمجمع– لهما [(١)].

وكان الأستاذ مصطفى الشّهابي (١٨٩٣–١٩٦٨م) رحمه الله –كما أكّد الدكتور مدكور للتاريخ– أوّل من أثار هذا الموضوع في المجمع، وكان يؤثر "الدّينامي"، ولكنه بعد تبادل الرّأي وتحكيم الاستعمال وافق على أنْ نبقي على الاستعمالين؛ بإثبات الكاف وحذفها، مع أنَّ الكاف أصليّة من صُلب الكلمة وليست من النّسب، كما ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد عبد الغني حسن[(٢)].

وقد ذكر الدكتور أحمد مختار عمر أنّ قول القائل: "شاهدتُ عملاً أُوبِراليًّا رائعًا"، صحيحٌ ومُجازٌ من مجمع اللغة بالقاهرة في النّسب إلى "أُوبِرة/ أُوبرا"، قياسًا على تسويغ المجمع كلمات مثل: "كلاسيكيّة" و"رومانتيكيّة"؛ وذلك بقصد الإفادة من نهايَتَيْ النّسب الأجنبيّة والعربيّة في الكلمة الواحدة [(٣)]، ذلك أنّ "أوبِراليّ" صيغةٌ أُخذت بنهاية النّسب الأوروبيّة: الفرنسيّة والإيطاليّة (Operal)، مع نهاية النسب العربيّة [(٤)]؛ ومثلها في القياس على ذلك: ديناميكيّ

(١) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٧، ص٦٤١–٦٤٢.

(٢) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٧، ص٦٤١–٦٤٢.

(٣) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ٢٦٨/٣، ٢٦٩، ومعجم الصواب اللغوي (دليل المثقّف العربيّ)، ٨٩/١.

(٤) انظر: "أُوبِراليّ: في النّسب غلى أوبرا"، محمود فهمي حجازي، كتاب الألفاظ والأساليب، ٢٦٩/٣.

وأوتوماتيكيّ، بالكاف.

وثَمّة الكلمات التي فيها اللاحقة الفارسيّة "ستان" بمعنى بلاد[١]، أو موضع، مثل: "أفغانِستان"، و"أُوْزْبَكستان"، و"طاجَكِستان"، و"تُرْكمانِستان"، و"كازاخِستان"، و"قِيرغِزِستان"، وعَرَبستان، وباكستان، و"قُوْهِستان"، قال ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) في "قُوْهِستان": "تعريب "كوهِستان"، ومعناه موضع الجبال، لأنّ "كوه" هو الجبل في الفارسيّة، وربّما خُفّف مع النّسبة فقيل: القُهِستانيّ"، ثُمَّ قال: "وأكثر ما يُنْسب بهذه النّسبة، فهو منسوب إلى هذا الموضع"[٢]. أمّا الأزهري (ت ٣٧٠هـ) قبله، فقال: "الثّياب القُوهِيَّة معروفة، منسوبة إلى قُهِستان"[٣]؛ قال ابن منظور: "والقُوهِيّ ضربٌ من الثّياب بيض، فارسيّ"[٤].

إذن، فثمّة نسبتان إلى الكلمة: قُهِستانيّ، وقوهيّ؛ فالأولى على أنّ الكلمة بنية صرفيّة واحدة، وقُصّرت الواو المديّة تخفيفًا، والثانية على أن الكلمة مركّبة تركيبًا مزجيًّا، والنّسب إلى جزئها الأوّل.

وثَمَّة قول آخر وهو ما يوافق ما ذهب إليه الأفغانيّ، وما يتناسب وطبيعة النّسب في اللغة العربيّة– هو أنَّ الكلمة "قُوهِستان" عند النَّسب إليها بعد نقلها من الفارسيّة، حدث لها تغيّر بنيويّ بقص اللاحقة الفارسيّة "ستان"، وإضافة ياء النّسب العربيّة، فصارت إلى: قوهيّ[٥]؛ ضرب من الثياب بيض. وعليه، تكون النّسبة إلى

(١) انظر: "اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامّة"، محمود فهمي حجازي، ص١٦٨.

(٢) معجم البلدان، ٤/ ٤١٦.

(٣) تهذيب اللغة، (قوه)، ٦/ ٣٤٣.

(٤) لسان العرب، (قوه)، ١٣/ ٥٣٢.

(٥) انظر: "قضية الإلحاق الصرفيّ للألفاظ الفارسيّة المعرّبة"، رجب إبراهيم، ص١٦٣، وشواذّ =

كل كلمة فيها اللاحقة الفارسيّة "ستان"، بحذفها وإضافة الياء المشدَّدة بعد حذفها، فيقال في النّسبة إلى الكلمات المذكورة آنفًا: "أفغانِيّ"، و"أُوْزْبَكِيّ"، و"طاجَكِيّ"، و"تُرْكمانِيّ"، و"كازاخِيّ"، و"قِيرغِزِيّ"، و"عَرَبِيّ". وأمّا "باكستان"، فظلت النّسبة إليها باللاحقة لئلا تلتبس بالنسب إلى كلمتي "باكٍ"، و"الباكِيْ".

وقد نَسَبت العرب إلى "أَذْرَبِيجان" ذات الأصل: أذْرَبايكان، في الفارسيّة[1]، فقالت: أَذْرَبِيّ، على غير القياس، وقياسه: أَذْرِيّ، بحذف اللاحقة الفارسيّة.

وعليه، فإنّ ما ذهب إليه الشهابيّ وأثاره الأفغانيّ له ما يسوّغه؛ لأنّ الكلمة لم تأتِ على النّسق العربيّ في النسب، وصوابُها: ديناميّ، من غير الكاف، ومثلها: أُوبَريّ، وكلاسيّ، وأفغانيّ وأخواتها، وكلمة رومانسيّ هي في الاستعمال بغير الكاف أكثر منها بالكاف، ونكاد لا نجد من يقول: رومانتيكيّ.

= النسب في العربيّة، محمّد كحيل، ص٢٣٩، ٢٤٠.

(١) انظر: "قضية الإلحاق الصرفيّ للألفاظ الفارسيّة المعرّبة"، ص١٧٠.

خاتـمة

تناول هذا البحث مسائل لغويّة في مداخلات الأفغانيّ المصطلحيَّة بمجمع القاهرة، وقد خلص إلى النتائج الآتية:

تشكّل معايير الأفغانيّ في صَوْغ المصطلح العلميّ بمجمع القاهرة رُكنًا رَكينًا في ضبط المصطلحات العلميّة وعدم بعثرتها؛ يدلّ على ذلك تَثْمينُ القائمين على المجمع لملحوظاته الجادّة التي يَدْفع بها إلى اللجان المختصَّة، وأَخْذهم بمعظمها.

- حَرَص الأفغانيّ في صَوْغ المصطلح العلميّ ومَدْلوله، أنْ يكون في سياقه العلميّ، بعيدًا عن النَّزعة الإقليميَّة؛ آفةِ المصطلحات وكلّ ما يتّصل بها من جهود.
- ذهب إلى أنَّ تَجْويزات مجمع القاهرة لعباراتٍ في مطابقة الصّفة للموصوف، إنَّما تَهْدف إلى إيجادِ أَوْجُهٍ إعرابيَّة مُتَكلَّفة، لتسويغ أخطاء العامَّة.
- يمكن توجيه مداخلات الفصل بين المتضايفين التي رفضها الأفغانيّ، يمكن توجيهها على حذف المضاف إليه في الأول؛ فإنَّ في ذلك فسحة لغويّة تُجيزُ كثيرًا من التراكيب والعبارات المتداولة.
- يُقبل من الأفغانيّ رفضُه استعمال كلمة "الإِخْصائيّ" لخطأ نَقْلها ونُبُوّ دلالتها، أمّا رفضه لاستعمال كلمة "الأَخِصّائيّ" للمتخصّص في علمٍ ما، فغير مقبول؛ لأنَّ البنية الصرفيَّة صحيحة، واستعماله عربيّ سليم، وإنكاره والحَجْر عليه تَحَكُّم.
- الواو المقحمة بين الصّفة الموصولة وموصوفها خطأ شائع، فبها يتغيّر المعنى، ويتحوّل من النّعت إلى عطف المتغايرات، وذلك بعيد عن مقصد الكلام ومدلوله.
- اعتمد الأفغانيّ في توجيهاته ما اطّرد في القاعدة والقياس، ورفض أنْ تُبنى الأحكام على ما شذّ عنهما؛ فإنْ وُجد –كما في اسمي الزّمان والمكان والمصدر الميميّ، وجمع الصّفة "مَفْعول" على "مَفاعيل، وكاف النَّسب في ديناميكيّ وأضرابها"– فيُحفظ ولا يقاس عليه.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إبراهيم، رجب عبدالجواد، "قضية الإلحاق الصرفيّ للألفاظ الفارسيّة المعرّبة"، مجلة علوم اللغة بمصر، مج٤، ع٤، ٢٠٠١م.

٣- الأثري، محمد بهجة، مزاعم بناء اللغة على التوهّم، مطبوعات مجمع دمشق، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٦م.

٤- الأخضر غزال، أحمد، المنهجيّة العامّة للتعريب المواكب، معهد الدّراسات والأبحاث للتعريب، الرّباط، ١٩٧٧م.

٥- الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة ج (٦)، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، ومحمود فرج، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، (د. ت)

٦- الأفغانيّ، سعيد:

٧- (حياة كلمة)، مجلة مجمع القاهرة، ج٧٤، ١٩٩٤م.

٨- (لغة الخبر الصحفي)، مجلة مجمع القاهرة، ج٥١، ١٩٨٣م.

٩- البحبح، أحمد، "واو (الذي) المقحمة بين الصفة وموصوفها"، موقع مجمع اللغة العربيّة الافتراضي (http: //almajma٣. blogspot. com/٢٠١٦/١١/blog-post_١٨. html).

١٠- البخاريّ، محمَّد بن إسماعيل، صحيح البُخاريّ، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدّوليّة، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١١- البستانيّ، الكرمليّ، المغربيّ، مناظرة لغويّة وأدبيّة، نشرها حسام الدّين القدسيّ، مكتبة القدسيّ، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

١٢- جواد، مصطفى، قل ولا تقل، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠١م.

١٣- الجوارنة، يوسف، الأفغانيّ وجهوده في علم العربيّة، ط١، مؤسّسة حمادة للدراسات الجامعيّة، إربد/ الأردن، ٢٠٠٨م.

١٤– حجازي، محمود فهمي، "اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامّة"، مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ع٩٨، ٢٠٠٣م.
١٥– ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، بيت الأفكار الدوليّة، الرياض، ٢٠٠٠م.
١٦– حسن، عباس، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف بمصر، (د. ت).
١٧– الحسني، محمّد مكّي، نحو إتقان الكتابة العلميّة باللغة العربيّة، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ٢٠٠٨م.
١٨– الحطيئة، جرول بن أوس، ديوانه برواية ابن السّكّيت وشرحه، تحقيق محمّد نُعْمان أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٩– الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٢٠– خشيم، علي فهمي، "العاميَّة الليبيَّة: من فصحى تدرَّجت إلى دارجة تفصّحت"، علي خشيم، مجلّة مجمع القاهرة، ع٨٩، ٢٠٠٠م.
٢١– الزّبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٧)، تحقيق مصطفى حجازي، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٢٢– الزّعبلاوي، صلاح الدّين، دراسات في النّحو، موقع اتحاد كتاب العرب، بوساطة المكتبة الشاملة.
٢٣– سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢٤– ابن السِّكِّيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسّلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
٢٥– السّيوطي، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق

عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، (د. ت).
٢٦- الشّاطبي، إبراهيم بن موسة، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج٤)، تحقيق محمَّد إبراهيم البنّا، وعبدالمجيد قطامش، ط١، مطبوعات جامعة أمّ القرى بمكّة المكرَّمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٢٧- الشايب، فوزي، (تصويب قول العامّة: فلان أَخِصّائي بكذا وكذا)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، س١٣، ع٣٦، ١٩٨٩م.
٢٨- الصّاغاني، الحسن بن محمّد، التّكملة والذّيل والصّلة (ج٦)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٩م.
٢٩- ضيف، شوقي، مجمع اللغة في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤)، ط١، ١٩٨٤م.
٣٠- ابن عُصْفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجيّ، تحقيق صاحب أبو جناح، ١٩٧١م.
٣١- العصيمي، خالد، القرارات النحويّة والتصريفيّة لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، ط١، دار التدمريّة بالرياض، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٢- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوانه، تحقيق محمَّد محمّد حسين، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٩٥٠م.
٣٣- ابن عقيل، بهاء الدّين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمّد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٤- العلائي، خليل بن كيكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير بالأردن، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٥- عمر، أحمد مختار:
٣٦- العربيّة الصحيحة، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.
٣٧- معجم الصواب اللغوي (دليل المثقّف العربيّ)، ط١، عالم الكتب

بالقاهرة، ٢٠٠٨م.
٣٨– عنتر، الشيخ عبدالحميد، القول الفصل في النسب والتصغير، ط٢، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ١٤٠٩هـ.
٣٩– الفيروزآبادي، مجد الدين محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط٦، مكتب تحقيق التراث بمؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٠– الفيّومي، أحمد بن محمّد (ت٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، تحقيق عبدالعظيم الشّنّاوي، ط٢، دار المعارف بمصر، (د. ت).
٤١– القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدّوليّة، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٢– ابن القوطيَّة، محمّد بن عمر (ت ٣٦٧هـ)، الأفعال، تحقيق علي فودة، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣م.
٤٣– كحيل، محمّد خالد، شواذّ النسب في العربيّة (الظّواهر والعلل)، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، ٢٠١٢م.
٤٤– ابن مالك، محمّد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق محمّد عطا، وطارق فتحي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٤٥– المبرّد، محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بالقاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٦– ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ت).
٤٧- موقع مجمع اللغة العربيّة الافتراضي (http: //almajma٣. blogspot. com).
٤٨– ناظر الجيش، محمّد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمّد فاخر وآخرين، ط١، دار السّلام بالقاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٩- ابن النّاظم، بدر الدّين، خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال، تحقيق أحمد المغيني، ط٢، المكتبة الإسلاميّة بالقاهرة، ٢٠٠٦م.
٥٠- نهر، هادي، الصرف الوافي، ط٣، دار الأمل، إربد/ الأردن، ٢٠٠٣م.
٥١- ابن هشام الأنصاري، جمال الدّين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محيي الدّين، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، (د. ت).

مطبوعات مجمع القاهرة

٥٢- في أصول اللغة (ج٣)، ضبط مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣م.
٥٣- في أصول اللغة (ج٤)، تقديم ومراجعة أحمد مختار عمر، ط١، ٢٠٠٣م.
٥٤- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، أعدّها وراجعها محمد شوقي أمين، وإبراهيم التّرزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩م.
٥٥- كتاب الألفاظ والأساليب (ج٣)، إعداد وتعليق مسعود حجازي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٦- مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
٥٧- مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ج٧٢، ١٩٩٣م.
٥٨- محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٤)، إعداد ومراجعة إبراهيم التّرزي وآخرون، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
٥٩- محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٥)، إعداد ومراجعة محمد

سلامة وزميليه، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦٠– محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٧)، أعدّها وصححها ضاحي عبد الباقي وآخرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦١– محاضرات وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة (٥٠)، أعدّها سعد توفيق حمدي وزميلاه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٦٢– مجموعة القرارات العلميّة الصادرة عن مجمع القاهرة، محمد شوقي، وإبراهيم التّرزي، ١٩٨٤م.

٦٣– المعجم الوجيز، مطابع الأهرام التجاريّة، مصر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦٤– المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدّوليّة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

فهرس الموضوعات

مقدّمة ..... – ٢٨٥ –

تمهيد ..... – ٢٨٧ –

المسألة الأولى: مشكلة مصطلحيّة ..... – ٢٩١ –

المسألة الثانية: مطابقة الصفة للموصوف ..... – ٢٩٥ –

المسألة الثالثة: الفصل بين المتضايفين ..... – ٢٩٧ –

المسألة الرابعة: أَخِصّائيّ. . وإخْصائيّ ..... – ٣٠٢ –

المسألة الخامسة: الواو المقحمة على الصّفة الموصولة..... – ٣٠٧ –

المسألة السّادسة: اسما الزمان والمكان من المعتل العين ..... – ٣١٢ –

المسألة السابعة: أخلاط ومخاليط..... – ٣١٦ –

المسألة الثامنة: تصغير المصغّر ..... – ٣١٩ –

المسألة التاسعة: في النسب ..... – ٣٢١ –

خاتمة ..... – ٣٢٥ –

المصادر والمراجع ..... – ٣٢٦ –

فهرس الموضوعات..... – ٣٣٢ –